مجلة الدراسات الاقتصادية – كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد الثالث – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol.3 , No.1)
JANUARY 2020

دراسة تحليلية لبعض محددات الطلب علي التأمين في السوق الليبية

أ.عمار عبدالهادي عبد السلام الزرقاء/ كلية الاقتصاد / جامعة سرت

المستخلص

هدفت هذه الدراسة بشكل أساسي إلى التعرف على بعض محددات الطلب على التأمين في السوق الليبية للتأمين، بالإضافة إلى التعرف علي نوع ومدى العلاقة التي تربط بين هذه المحددات وبين الطلب التأميني في السوق الليبية، ودراسة تأثير متغير الدخل المالي، ومستوى الوعي التأميني، والتمدن، على الطلب التأميني، ولتقديم مساهمة علمية من خلال إيجاد محددات الطلب التأميني والكشف عنها، وتحديد أهم العوامل المؤثرة في نمو صناعة التأمين في السوق الليبية للتأمين، وتقديم بعض المقترحات والتوصيات التي يمكن أن يستفيد منها أصحاب القرار في سوق التأمين الليبي، ومن أجل إتمام هذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، والتحليلي وبعض الأساليب الإحصائية لدراسة واقع قطاع التأمين في ليبيا ولإثبات أو نفي فرضيات الدراسة عن طريق برنامج (SPSS (Science Social for Package Statistical لهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة، وذلك بعد جمع البيانات والتقارير الدورية المنشورة عن مجتمع الدراسة المتكون من شركات التأمين العاملة في السوق الليبية للتأمين، ومن اهم ما توصلت لها الدراسة من نتائج تحليل البيانات أن هناك عدة محددات تؤدي إلى إضعاف قطاع التأمين في السوق الليبية للتأمين، وأن هناك تأثير معنوي بين بعض محددات الطلب علي التأمين وبين قطاع التأمين في السوق الليبية ، منها أن هناك علاقة طردية بين الدخل والطلب علي التأمين، وبين التمدن والطلب التأميني، واقترحت الدراسة بعض التوصيات التي من أبرزها، تحسين أداء مستوى شركات التأمين في السوق الليبية للتأمين من خلال زيادة الحملات الإعلانية والإعلامية، وتحسين الدخل بصفه عامة لأفراد المجتمع، مع الاهتمام بعامل التمدن والتوزيع الجغرافي للشركات.

مصطلحات الدراسة: الطلب التأميني، محددات، كثافة التأمين ، تغلغل التأمين، السوق الليبية للتأمين.

المقدمة

إن للتأمينات دور هام في تنمية اقتصاد الدول، ولا أحد يتجاهل أهميتها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وتعمل على زيادة القدرات الإنتاجية للدول ورفع معدل النمو الاقتصادي، وتحسين الوضع الاقتصادي وذلك من خلال دورها المزدوج، فبالإضافة إلى إدخال الأمان والاستقرار في حياة الإنسان اليومية والعملية، ومنحه الثقة بالنفس وتحرير باله من التفكير في المخاطر، التي قد تشغله إذا أراد أن يقوم بمشروع أو إنجاز عمل، فهي لديها أيضا أثر وإسهامات في النمو الاقتصادي، وذلك من خلال العمل على تجميع حصيلة معتبرة من الموارد المالية وتوظيفها في مجالات شتى في الحياة الاقتصادية (عمار،2015،ص54) وقد شهد قطاع التأمين الليبي تطورا ملحوظاً منذ سنة 1970م، حيث صدر في سنة 1970م القانون 131، بشأن الإشراف والرقابة على شركات التأمين، الذي نظم عمليات التأمين في ليبيا بشكل يخدم الاقتصاد الوطني، وبعد مرور أكثر من ثلاثة عقود من احتكار قطاع التأمين بليبيا ، سمحت الدولة بتشجيع ودخول القطاع الخاص تدريجيا في قطاع التأمين حيث تم السماح للشركات المساهمة بممارسة سياسة التأمين، بالإضافة إلى شركة ليبيا للتأمين التي تم إعادة تنظيمها ورفع رأس مالها إلى 70 مليون دولار(ابوحبيل، 2010، ص21)، وبنهاية سنة 2019م أصبحت السوق الليبية للتأمين يتنافس فيها عدد (17) شركة إلا أن قطاع التأمين مثله مثل باقي القطاعات تواجهه بعض المشاكل والمعوقات التي حدت من نموه.

مشكلة الدراسة:

لايزال قطاع التأمين في السوق الليبية ضعيفاً إذا ما قورن مع الأسواق المشابه له، حيث بلغ نصيب الفرد من الأقساط (كثافة التأمين) 59 دينار ليبي أي ما يعادل 13 دولار، بينما كانت في البحرين 665 دولار والإمارات 1136 دولار وقطر 558 والجزائر 30 دولار (عبدالحميد،2012،ص 115) ومن هذه النتيجة جاءت فكرة الدراسة وضرورة أجراء دراسة حول "محددات الطلب التأميني في السوق الليبية ومدى فعاليتها" .

بالإضافة إلى الاطلاع علي التقارير والنشرات الإحصائية السنوية الصادرة عن هيئة الأشراف والرقابة علي التأمين، وتقارير مصرف ليبيا المركزي تبين أن هناك ضعف في القطاع حيث كانت نسبة تغلغل التأمين (0.002) وهذه النسبة تعتبر ضعيفة جدا مقارنة بالأسواق المشابهة للسوق الليبية ومن خلال هذه البيانات رأى الباحث ضرورة معرفة اهم محددات الطلب التأميني ومعرفة العلاقة بين هذه المحددات وبين الطلب علي التأمين، وبالتالي حدد الباحث مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

1. هل هناك علاقة بين الدخل وبين الطلب التأميني.
2. هل هناك علاقة بين الوعي التأميني وبين الطلب التأميني.
3. هل هناك علاقة بين التمدن وبين الطلب التأميني.

فرضيات الدراسة:

استنادا ألي مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

1. لا توجد علاقة ذات ذلالة إحصائية بين المستوي التعليم وبين حجم الطلب علي التأمين.في السوق الليبية.
2. لا توجد علاقة ذات ذلالة إحصائية بين الدخل وبين الطلب علي التأمين.في السوق الليبية.
3. لا توجد علاقة ذات ذلالة إحصائية بين التمدن وبين الطلب علي التأمين.في السوق الليبية.

الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة إلي تسليط الضوء على النقاط التالية:

1. أهم الأسباب وراء ضعف قطاع التأمين في ليبيا.
2. معرفة وتحديد أهم المحددات ذات العلاقة والمؤثرة في نمو صناعة التأمين في السوق الليبية.
3. معرفة نوع ومدى العلاقة بين هذه المحددات وبين الطلب التأميني في السوق الليبية للتأمين.

أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال النقاط التالية:

1) الأهمية العلمية: تكم الأهمية العلمية لهذه الدراسة في سد النقص ، والحاجة للبحوث العلمية، كونها من الدراسات القليلة التي تبنت قطاع التأمين بصفة عامة وتبنت العوامل المؤثرة علي قطاع التأمين في ليبيا وأيضا تبين أهمية التأمين للمجتمع الليبي بمختلف شرائحه.

2) الأهمية العملية: تساهم هذه الدراسة في التعرف علي العوامل المؤثرة علي الطلب التأميني ومعرفة اهم الحلول والعلاجات المناسبة لها، لذلك تشكل هذه الدراسة مساهمة علمية في إضافة جيدة لمجال التأمين في المكتبات الليبية .

حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة في الأقسام التالية:

1) الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على محددات الطلب التأميني في السوق الليبية للتأمين.
2) الحدود الزمانية: كانت فترة الدراسة خلال عام 2019م واقتصرت البيانات الميدانية المشورة على سنة 2000م إلى 2019م.
3) الحدود المكانية: تشمل الحدود المكانية لهذه الدراسة شركات التأمين العاملة في السوق الليبية.

منهج الدراسة:

في سبيل تحقيق الهدف وإتمام هذه الدراسة تم الاعتماد علي المنهج الوصفي كونه مناسب لدراسة العلاقات والروابط المتبادلة بين المتغيرات(بوب،2007،ص26)، وكذلك تم الاعتماد علي المنهج التحليلي ليقوم بإكمال الدراسة عن طريق أعمال التصنيف والتجزئة والتقويم وبالتالي الوصول إلى نتائج دقيقة قابلة لتطبيق على واقع قطاع التأمين في ليبيا ولإثبات أو نفي فرضيات الدراسة.

الدراسات السابقة:

يعد موضوع محددات الطلب التأميني من الموضوعات المهمة والتي أثارت اهتمام العديد من الباحثين وبعد الاطلاع على ما كتب عن المحددات والعوامل المؤثرة على الطلب التأميني، يمكن عرض بعض الدراسات السابقة التي درست هذا الموضوع وهى كالتالي:

1) الحداد،2010) بعنوان "المشاكل والصعوبات التي تواجه صناعة التأمين في البيئة الليبية" وقد هدفت الدراسة إلي التعرف علي اهم المشاكل والصعوبات التي تواجه العملية التأمينية، وتوصلت إلى أن هناك ضعف في الوعي بالمفهوم التأميني لدى المجتمع الليبي وذلك بمدى أهميته للفرد أو المجتمع. وأيضا توصلت إلى عدم أقبال بعض الأفراد على شراء الخدمة التأمينية بسبب تدني الدخل.
2) بوحبيل، 2010) بعنوان "الملامح الرئيسية لسوق التأمين الليبي" هدفت هذه الدراسة في البحث عن اهم ملامح سوق التأمين الليبي في حدود البيانات المتوفرة وارتكزت إلى تحليل أقساط التأمين والتعويضات ، والى وأرباح شركات التأمين و وضائف شركات التأمين، وتوصلت إلى افتقار الشركات التأمينية للاكتواريين ووسطاء التأمين والوكلاء، والخبراء الاستشاريين وذلك بعد مقارنتها مع بعض الدول العربية.
3) علي ، 2010) بعنوان سوق التأمين كمحفز للنمو الاقتصادي بالإشارة للتجارب الدولية" هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور سوق التأمين في الاقتصاد الوطني الليبي وأثر نشاط سوق التأمين على النمو الاقتصادي وذلك من خلال استعراض مؤشرات أسواق التأمين العالمية، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير متبادل بين الإنتاج المحلي والإجمالي وحجم سوق التأمين في أغلب مناطق العالم وخاصة في الدول المتقدمة وأن سوق التأمين يؤثر علي النمو الاقتصادي أيضا بشكل غير مباشر عن طريق طبيعة العلاقة التي تربط سوق التأمين بالنظام المصرفي.
4) فياض،2010) بعنوان ماهية التأمين وأهميته) هدفت إلى إبراز دور مؤسسات التأمين كمؤسسات تمويل والتعريف بمفهوم التأمين كخدمة اقتصادية، وتوضيح التمييز بين صناعة وتجارة التأمين وبيان أهمية أنواع التأمين للأفراد والمؤسسات، وتوصلت

الدراسة إلى الأهمية الكبرى للتأمين كونها لها دور في تجميع المدخرات وتوجيهها ألي الاستثمارات بما يضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرغوبة وبأن مؤسسات التأمين من المؤسسات المالية التي تعمل في مجال التمويل طويل الأجل.

5) هاني ، 2015) قياس الأثار الفنية والمالية لإعادة هيكلة شركات التأمين المصرية" هدفت إلى قياس الأثار الفنية والمالية لشركات التأمين المصرية وذلك لتقييمها بعد عمليات إعادة الهيكلة وتوصلت إلى أن عملية الإدماج التي حصلت داخل السوق المصري لشركات التأمين هي الطريق الصحيح للإصلاح الاقتصادي حيث نتج من الاندماج تكوين شركات كبيرة ذات راس مال كبير وخبرة فنية وإدارية عالية قادرة على مواجهة ومنافسة شركات التأمين الأجنبية العاملة في السوق المصرية.

6) المنصوري، 2010) بعنوان، "الاكتواري ..الحلقة المفقودة " هدفت الورقة إلى إبراز دور عمل الاكتواري كعمل فكري بامتياز وما له من دور أساسي في الإدارة لأية منظمة وبأن شركات التأمين لا تستطيع أن تقوم بأعمالها على الوجه المطلوب دون وجود الاكتواري، وتوصلت بأن الاكتواري هو الذي يؤمن القيام بالتقييم المالي للمخاطر المحتملة التي تواجهها شركات التأمين بهدف الاستفادة منها في وضع السياسات واتخاذ القرارات الاستراتيجية للشركات.

التعقيب علي الدراسات السابقة

هناك الكثير من الدراسات المحلية العربية التي تناولت مواضيع متعلقة بالعوامل والمحددات المؤثرة في الطلب التأميني، فبعض الدراسات تتوافق مع هذه الدراسة، كونها دراسات تطبيقية لمشكلة من المشاكل التي تتعرض لها شركات التأمين، والبعض الأخر يختلف عن هذه الدراسة، أما المنهج المستخدم فمعظم الدراسات اتبعت المنهج الوصفي باستخدام أداة الاستبيان.

تناولت الدراسات المحلية المحددات والمشاكل التي تواجه صناعة التأمين بصفة عامة، وبشكل نظري دون التطرق لمعرفة ماهي العوامل المؤثرة علي الطلب التأميني وماهي نوع ومدى العلاقة بين هذه العوامل وبين الطلب التأميني، وهو ما جعل هذه الدراسة تختلف علي جل الدراسات المحلية من كونها قامت بمعرفة نوع ومدى العلاقة واستخدامها المنهج الوصفي والتحليلي، ، وتتفق مع بعض الدراسات العربية مع اختلاف المجتمع المدروس.

أولا: الاطار النظري للدراسة

السوق الليبية للتأمين

مع تصدير النفط في بداية الستينيات من القرن الماضي، ازداد عدد وكالات وشركات التأمين في ليبيا، وظهرت على الساحة وكالات لشركات تأمين مثل شركة New India الهندية، Tokyo marine اليابانية، وشركات التأمين العربية اللبنانية وشركة مصر للتأمين، والشركة الأردنية للتأمين، بالإضافة إلى العديد من المسوقين لشركات التأمين المختلفة، وخلال هده الفترة كانت أعمال التأمين تتم إدارتها بعناصر غير وطنيه مما أوجب تأسيس شركة تأمين ليبية وهي شركة ليبيا للتأمين.(بوحبيل،2010،ص 23)

وقد شهد قطاع التأمين الليبي تطورا ملحوظاً منذ سنة 1970، حيث صدر في سنة 1970 القانون 1970/131، بشأن الإشراف والرقابة على شركات التأمين، الذي نظم عمليات التأمين في ليبيا بشكل يخدم الاقتصاد الوطني، كما صدر قانون التأمين الإجباري سنة 1971 والذي ضمن تغطية تأمينية لجميع المواطنين الذين قد يتعرضون لإصابات جسمانية أو وفاة لحوادث المركبات الآلية وقد

كان القانون بمشاركة الحكومة بنسبة لا تقل عن 60% في ملكية شركات التأمين التي تزاول أعمالها في ليبيا، وبمقتضى هذا القانون تم تأميم الحصص الأجنبية في شركات التأمين المؤسسة في ليبيا ، والتي آلت ملكيتها للدولة، وصار قطاع التأمين مملوك للقطاع الليبي الخاص والعام (هيئة الأشراف والرقابة علي التأمين،2011).

وخلال الفترة 1964-1998 كانت شركة ليبيا للتأمين هي المحتكر الوحيد لسوق التأمين الليبي، وحققت فوائض مالية كبيرة مكنتها من رفع رأسمالها المدفوع بالكامل إلى 30 مليون دينار أي ما يعادل 25 مليون دولار في 1989/8/3،ثم إلى 45 مليون دولار في سنة 2000.

وبعد مرور أكثر من ثلاثة عقود من احتكار قطاع التأمين، سمحت الدولة بتشجيع ودخول القطاع الخاص تدريجيا في قطاع التأمين حيث تم السماح للشركات المساهمة بممارسة سياسة التأمين، بالإضافة إلى شركة ليبيا للتأمين التي تم إعادة تنظيمها ورفع رأس مالها إلى 70 مليون دولار .(المرجع السابق)، وبنهاية سنة 2019، أصبح سوق التأمين الليبي يتنافس فيه سبعة عشر شركة.

طرح عدد من المهتمين بالاقتصاد الليبي، خلال العقود الثلاثة الأخيرة، عدة نماذج وتصورات للتأمين، وتبنت جهات مالية إنشاء شركات تقوم بالتأمين حيث شهد قطاع التأمين في السنوات الأخيرة، ظهور عدد من شركات التأمين تماشياً مع التحولات التي شهدتها في مختلف المجالات.

ويعتبر السوق الليبية للتأمين من الأسواق التي لم تحظي بقدر من الاهتمام الكافي حتى الآن في ليبيا، لعل ذلك يرجع لعدة أسباب قد يكون أهمها غياب الدراية بطبيعة التامين وفوائده

للأفراد والمنظمات على حد سواء، حيث أن المجتمع الليبي في مختلف مستوياته الثقافية يشكو من غياب ثقافة الأمان بصورة عامة وهذا الغياب يشكل إحباطا في خلق وعي تأميني لدي المواطنين العاديين، ونظرا لأهمية وجود خدمات شركات التأمين، كان من الضروري البحث عن نظام تأمين يناسب المجتمع. (الزرقاء،2015،ص 54)

1) تطور حجم الأقساط في ليبيا.

من خلال استعراض البيانات المتوفرة عن أقساط التأمين في السوق الليبية والمبينة في الجدول التالي:

السنة الأقساط السنة الأقساط

السنة	الأقساط	السنة	الأقساط
2000	58.900000	2006	130.000000
2001	65.200000	2007	128.000000
2002	79.800000	2008	183.400000
2003	134.300000	2009	148.100000
2004	110.700000	2010	256.200000
2005	128.300000	2011	133.000000

جدول رقم (1) تطور الأقساط المباشرة لشركات التأمين "المبالغ بالمليون دولار

المصدر: هيئة الرقابة والأشراف علي التأمين 2011.

نلاحظ من بيانات الجدول رقم (1) تزايد أقساط التأمين خلال السنوات المبينة بالجدول وهناك تباين بين الأقساط خلال العام 2000 والتي بلغت 58 مليون دولار، والعام 2010 والتي بلغت 256مليون دولار.

2) تطور كثافة التأمين في ليبيا.

يعد مؤشر كثافة التأمين من اهم المؤشرات التي تقيس حجم الطلب التأميني في الاقتصاديات المختلفة، ويقاس بأخذ النسبة بين حجم أقساط التأمين الإجمالي مقسوما إلى عدد السكان الكلي وبالتالي يبين لنا حصة أو نصيب الفرد الواحد من أقساط التأمين، وكلما ازدادت هذه النسبة كلما دل ذلك على تطور قطاع التأمين وزيادة فعاليته وأهميته. (يوسف،2012، ص 122) .

وبعد حساب كثافة التأمين خلال الفترة الممتدة من سنة2000م حتى عام 2011م وذلك بالاستناد إلى حجم أقساط وعدد السكان كما في الجدول التالي :

جدول رقم (2) بيان تطور نصيب الفرد من الأقساط (بالدولار الأمريكي)

السنة	الكثافة التأمينية	السنة	الكثافة التأمينية
2000	9	2006	19
2001	10	2007	18
2002	15	2008	26
2003	20	2009	35
2004	15	2010	36
2005	18	2011	19

مصدر: تعداد العام للسكان 2006 وبحساب معدل النمو.

نلاحظ زيادة نصيب الفرد من أقساط التأمين خلال المدة من سنة 2000م ألي سنة 2011م حيث بلغ نصيب الفرد سنة 2000 ألي 9 دولار و زادت حتى 39 دولار سنة 2010م، أما سنة 2011 وبسبب الحرب الدائرة وقتها انخفض نصيب الفرد إلى 19 دولار.

وفيما يلي جدول يبين كثافة التأمين في عدد من البلدان العربية والعالمية لإظهار الفرق بين كثافة التأمين في ليبيا وكثافة التأمين في هذه البلدان في سنة 2010م. (يوسف، 2012 ص 62)

جدول رقم (3) يبين نصيب الفرد في بعض الدول (بالدولار الأمريكي)

البلد	الجزائر	البحرين	مصر	الأردن	الكويت	الأمارات
الكثافة	30	665	19	76	190	1136
البلد	قطر	السعودية	فرنسا	بريطانيا	روسيا	أمريكا
الكثافة	558	75	4187	4497	297	3754

مصدر: (عبدالحميد،2012 ص 132)

من الجدول السابق نلاحظ فرق كبير في كثافة التأمين بين ليبيا وبين الدول العربية وبقية الدول الصناعية الكبرى حيث نجد أن الإمارات أول الدول العربية من حيث هذا المؤشر حيث بلغت كثافة التأمين فيها 1136 دولار للفرد الواحد في حين وصلت في بريطانيا إلى 4491 دولار للفرد الواحد في حين لم تتجاوز حصة الفرد في ليبيا من أقساط التأمين 36 دولار، وعند مقارنة كثافة التأمين في ليبيا لعام 2010م وغيرها من البلدان العربية والأجنبية، نجد أن كثافة التأمين في ليبيا ضعيفة مقارنة بغيرها من الدول العربية والأجنبية، و يمكن إرجاع السبب لضعف الثقافة التأمينية إضافة للاختلاف في متوسط الدخل الفردي بين البلدان.

3) تطور تغلغل التأمين في ليبيا.

يعد مؤشر تغلغل التأمين من المؤشرات التي تقيس حجم الطلب التأميني خلال مدة معينة وذلك من خلال أخذ النسبة بين حجم أقساط التأمين وقسمتها إلى الناتج المحلي الإجمالي للدولة خلال مدة محددة، وبالأسعار الجارية، وبالتالي يبين لنا حجم قطاع التأمين بالنسبة لاقتصاد الوطني ككل، وأيضا يبين مدى أهمية هذا القطاع ومساهمته بالنسبة لاقتصاد الكلي (يوسف، 2012،ص 123).

جدول رقم(4) يبين نسبة تغلغل التأمين في الناتج المحلي الليبي

السنة	تغلغل التأمين	السنة	تغلغل التأمين
2000	0.005	2006	0.007
2001	0.004	2007	0.008
2002	0.003	2008	0.006
2003	0.002	2009	0.003
2004	0.006	2010	0.003
2005	0.006	2011	0.002

مصدر: منشورات مصرف ليبيا المركزي المجلد 55 الربع الرابع 2015م.

من خلال الجدول رقم (4) يبين مؤشر تغلغل التأمين خال الفترة الممتدة من 2000م

حتى 2011م نلاحظ أنها تتراوح بين 0.002 كحد ادنى 0.008 كأقصى حد، أي أن حجم تغلغل التأمين في الناتج المحلي الإجمالي يدل على ضعف قطاع التأمين الليبي وضعف مساهمته في الاقتصاد وفيما يلي جدول يبين تغلغل التأمين في عدد من البلدان العربية والعالمية لإظهار الفرق في تغلغل التأمين بين ليبيا وبين هذه البلدان في عام 2010م

البلد	الجزائر	البحرين	مصر	الأردن	الكويت	الأمارات
تغلغل التأمين	٪7	٪2.5	٪7	٪2.2	٪4	٪2
البلد	السودان	السعودية	فرنسا	بريطانيا	روسيا	أمريكا
تغلغل التأمين	٪5	٪8	٪ 10	٪12.5	297	٪8

جدول رقم (5) يبين نسبة تغلغل التأمين في الناتج المحلي لبعض الدول(بالدولار)

المصدر: (يوسف،2012 ص 122)

من الجدول السابق، وعند مقارنة نسبة تغلغل التأمين الليبي في الناتج المحلي مع هذه البلدان نجد ضعف قطاع التأمين مقارنة بدولة البحرين ولبنان والأردن والأمارات وفي حالة مقارنتها بالدول الغربية تكون هذه النسبة ضعيفة جدا حيث وصلت النسبة إلي 12.4% في المملكة المتحدة، ويمكن أن يعود السبب للحداثة النسبية لقطاع التأمين إضافة لانخفاض الثقافة التأمينية لدى المجتمع الليبي.

ثانياً: محددات الطلب التأميني في السوق الليبية

من خلال البيانات السابقة نلاحظ إن صناعة التأمين في ليبيا، شأنه شأن صناعة التأمين في مختلف دول العالم عامة والدول النامية خاصة، قد واجهته مجموعة من المشاكل والصعوبات وذلك أثناء ممارستها لنشاطها التأميني، سواء كانت هذه المشاكل داخلية خاصة بشركات التأمين نفسها آو خارجية خاصة بالبيئة المحيطة التي تؤثر على كيفية ممارسة العملية التأمينية، وقد اصبح من الضروري دراسة السوق الليبي للتامين للتعرف علي اهم هذه المحددات الرئيسية للطلب التأميني، ومن هذه المحددات ما يلي:

1) غياب الثقافة التأمينية:

يعرف الكثير من المهتمين الثقافة التأمينية علي أنها الأدراك الكامل للأخطار المحيطة بحياة الأنسان وممتلكاته والاقتناع بضرورة مواجهتها، والفهم بأن التأمين هو أنسب وسيله لذلك، حيث يتحمل تكلفة قليلة عاجلة بدلا من مواجهة خطر لا يعرف حدوده أو مداه واقتناعه بأن يتم خلال نظام معين يفيد الفرد والمجتمع، المواطن العربي عموماً ليس لديه الوعي الكافي بأهمية التأمين وهو أقل بكثير مما عليه الأمر في أوروبا والعالم الغربي، حيث نجد أن هناك مواطنين يعتقدون أنهم ليسوا بحاجة للتأمين، والسبب في ذلك يعود إلى عدم دخول التأمين في المناهج التعليمية والدراسية ضمن البرامج التي تقدمها المدارس والمعاهد والجامعات العامة والخاصة وهذا قد أثر سلباً في حضور المادة التأمينية في وسائل الإعلام المحلية، التي من المفترض أن تساهم بنشر ثقافة التأمين وإتاحة المعلومات التي تساعد علي توعية كافة المواطنين بالمفاهيم التأمينية واستضافة أهل الخبرة والاختصاص لتوضيح أبعاد مفهوم التأمين وتوضيح العقود المتصلة به وتشير أغلب الدراسات التي اهتمت بالمعوقات والمشاكل التي تواجه السوق الليبية للتأمين هو غياب الثقافة التأمينية لذا المجتمع الليبي ومن خلال نتائج بعض الدراسات اتضح أن هناك شرائح كبيرة من المجتمع الليبي ليس لهم معرفه بماهية وأهمية التأمين وما يحققه من مزايا عديده لهم ولأفراد عائلتهم سواء في شخصهم أو ممتلكاتهم(الحداد، 2010، ص 21)

وتعتبر تفافة التأمين من الثقافات غير الشائعة والمتدنية في المجتمع الليبي وبما أن غياب التفافة التأمينية يعد واحدا من اهم محددات الطلب التأميني في السوق الليبية للتأمين وخاصة في ظل محدودية مقدرة الأفراد على الادخار، وعند النظر في الطلب على الخدمة التأمينية نجد أن 70% من مبيعات الشركات تتركز على التأمين الإجباري (بورويص ، ص 28-30)

وهذا ما يعطى مدلول على أن هناك نقص في الثقافة التأمينية لدى المجتمع الليبي، وبذلك يجب تعريف الجمهور بضرورة التأمين والتغطيات التأمينية سواء من ناحية الأفراد أو الممتلكات والمسئوليات، وأرجعت اغلب الدراسات أسباب غياب الثقافة ألي الاتي:

أ- الطبيعة السلوكية لا فراد المجتمع الليبي التي تتصف بالمشاركة العائلية أو القبلية في حالة حدوث خطر أو كارثة لاحد أفراد الأسرة، الأمر الذي لا يدفع الأفراد للبحث عن تغطية للمخاطر وبالتالي لابتعاد عن التأمين ومضمونه.

ب- العقيدة التي يحملها نسبة ليست بالقليلة من أفراد المجتمع الليبي والتي تحرم التأمين بكافة أشكاله.

ت- طبيعة المشاريع العائلية والصغيرة التي لا تنطوي على جانب كبير من المخاطر. (جودة ،2009 ص 28)

ث- البيئة الاقتصادية المحدودة التي لا تسمح بإقامة مشاريع ذات مخاطر عالية وكانت هذه المشاريع محصورة بالجانب الحكومي القادر دائما علي تحمل الأخطار(جودة،2009 ص 30).

وبالإشارة إلى اعتزام الاتحاد المصري للتأمين مناقشة ودراسة مقترحات لنشر الثقافة التأمينية خلال الفترة المقبلة، تم الاتفاق على تنفيذ ثلاثة مقترحات، وهي تتمثل بنشر الوعي التأميني بالمدارس، والمقترح الثاني خاص بتوزيع تصميمات دعاية لكافة شركات التأمين بالمعارض المختلفة المقامة خلال الفترة المقبلة، وكذلك كافة المواقع الإلكترونية الشهيرة، وذلك للإعلان عن الخدمات والوثائق المقدمة من قبل الشركات، أما المقترح الأخير خاص بتنمية المنتجين والجهاز التسويقي لشركات التأمين، كما يتم تصنيفهم لمستويات مختلفة وفقاً لنتائجهم بالشركات، مشيراً أن هذا التصنيف له مزايا مالية كبيرة في نسبة هؤلاء المنتجين بالعمليات التأمينية(الزرقاء،2015،ص 184).

وللمساهمة في زيادة الثقافة التأمينية لدى العملاء والعاملين بالقطاع التأميني بليبيا فيجب على الاتحاد الليبي أن يحذو نحو ذلك بإجراء بعض الدراسات والأبحاث في كيفية نشر الوعي بماهيه وأهمية التأمين ومعرفة أسباب غياب الوعي التأميني.

2) الجوانب الدينية:

من خلال التأمين التجاري مشروع أو غير مشروع من وجهة نظر الأفراد واجتهادات الفقهاء للوصول إلى ما إذا كان التأمين بشكل كلي أو جزئي، حلال (مقبول) أو حرام (مرفوض) شرعاً، فذلك سبب مشكلة أمام التأمين في كافة أنحاء العالم، وتسعى المؤسسات المالية التقليدية جاهدة للظفر بجزء من حصة المؤسسات المالية الإسلامية، بخلق نوافذ إسلامية يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

أ- استناد شركات التأمين التقليدية للفتاوى التي صدرت من بعض العلماء بإباحة التامين التجاري.

ب- تبني بعض علماء الشريعة أراء تنفي الفرق بين التامين التقليدي والتكافلي.

ت- ممارسة شركات التأمين التجاري للتأمين التكافلي.

وبذلك فإن للإشاعات والأقاويل المغرضة والافتراءات حول عدم صحة المنتجات التأمينية الإسلامية المطروحة شرعا في السوق الليبية للتأمين من شركات التأمين التكافلي كان سبب حجوم فئة كبيرة من الأفراد علي شراء التأمين التكافلي، بسبب بيع التأمين التكافلي من قبل الشركات التأمين التجاري بحجة فتح فروع للتأمين التكافلي بهذه الشركات، ومثال ذلك شركة ليبيا للتأمين التجاري وشركة الثقة للتأمين، مما ترتب عليه عدم ثقة قطاع كبير من المجتمع بالالتزام الذي تبديه شركات التأمين بضوابط التأمين التكافلي والذي تدعمه شركات تأمين محلية وعالمية باعتباره متوافقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية (العنزي، 2012،ص 12)

وتبين من خلال الدراسات الميدانية على المجتمع الليبي أن سبب عزوف فئة كبيرة من المجتمع الليبي عن شراء الخدمات التأمينية يرجع لتحريم التأمين بجميع أنواعه وعدم وضوح معاير وضوابط التأمين التكافلي المباح شرعا(دليلة ، 2012، ص 21)

وأيضا لا تزال شركات التكافل في السوق الليبية للتأمين تمارس عملها دون وجود قانون خاص للأشراف والرقابة الشرعية مما زاد في شبهة هذه الشركات، ومما يجعل هذه الشركات بعيدة عن الضبط بمعايير ثابته ومحددة ومعلنه من قبل الدولة، ولا تزال تعمل تحت سلطة هيئات الرقابة والأشراف التي صممت لشركات التامين (رحومة ،2010،ص 187).

وهذا التحدي يمكن التغلب عليه من خلال إصدار قانون خاص للرقابة والأشراف على شركات التكافل.

3) القوانين التنظيمية والرقابية التأمين:

لقد شهدّت السنوات القليلة الماضية جهودا حثيثة في عدد من البلدان لتحديث الأطر التنظيمية وسن قوانين جديدة في مجال التأمين وتعزيز استقلالية الجهات المنظمة وقدراتها الرقابية بما يتماشى مع المبادئ الأساسية للاتحاد الدولي لمراقبي التأمين، هذا بالإضافة إلى إصدار توجيهات تتناول علي سبيل المثال أسس تنظيم شركات التأمين التكافلي وإدارتها وأساليب مراقبة سلوكيات السوق وإدارة المخاطر.

وأشارت عدة دراسات بأن هناك ضعف لدور هيئات الأشراف والرقابة في تنظيم عمليات التأمينية بشكل عام، وان هناك مشاكل في الأشراف والرقابة علي شركات التأمين والهيئات القائمة علي ذلك وعدم المحافظة من قبل هذه الهيئات علي أموال العملاء ودفع الحقوق لهم بشكل منتظم، والتقاعس في دفعها عند وقوع الخطر المؤمن له إذا كان ملتزم بشروط العقد(الحداد،2010، ص 23).

كما يوجد مشكلة في القضاء حيث يتعامل مع شركات التأمين التكافلي على أنها "شركات ذات أغراض ومقاصد تجارية (ربحية) محضة، تماما مثل التأمين التجاري، وذلك لعدم وجود قانون خاص بالتأمين التكافلي، وهذا ما يخالف للمبادئ الأساسية، ويخالف الواقع الفني لها، وعلى سبيل المثال، أن فلسفة التكافل وآثارها الفنية والتي ينتج عنها الفائض التأميني القابل للتوزيع على المشتركين، لاشك أن هذه العملية لا يجوز مساواتها بشركة التأمين التجاري (التقليدي)، والتي تتلخص أهدافها في تحقيق الربحية المحضة للمساهمين (الملاك) لا غير وذلك ينطبق على كافة الإشكاليات المتعلقة بالتكافل (دليلة،2012 ، ص 26).

4) البيئة الاستثمارية :

يُعرف الاستثمار على أنه ارتباط مالي بهدف تحقيق مكاسب يتوقع الحصول عليها على مدى مدة طويلة في المستقبل، ويعرف أيضاً على أنه " توظيف الأموال المتاحة في اقتناء أو تكوين أصول بقصد استغلالها لتحقيق أغراض المستثمر "، وأيضا يعرف " بأنه العملية الاقتصادية التي تقوم بتوظيف رؤوس الأموال، بهدف شراء مواد الإنتاج والتجهيزات، وذلك لتحقيق تراكم رأسمالي جديد، ورفع القدرة الإنتاجية أو تجديد وتعويض رأس المال القديم، حيث يتسم التعريف بالشمولية ويبين هدف الاستثمار كإنفاق مالي، وأن الأقساط والاشتراكات أهم مصدر لإيرادات شركات التأمين(قزعاط،2009 ، ص 89)

وبما أن التأمين أحد أهم مصادر الدعم لبقية قطاعات الاقتصاد الوطني، من حيث أنه يوفر لها ضمان الأمان، مما ينتج بذلك ممارسة نشاطها في الظروف العادية، ففي حالة غياب التأمين يحتاج الأفراد وأصحاب المنشآت إلى تكوين احتياطيات ضخمة لمواجهة الخسائر المحتملة لمشروعاتهم، والتأمين يؤدي إلى إطلاق سراح مثل هذه الاحتياطيات ويعطي حرية أكبر للمستثمرين ورجال الأعمال والأفراد لاستثمار هذه الأموال في أوجه استثمار امنه ومربحه ونجد أن الاستثمار من صميم عمل شركات التأمين وعلى ذلك يجب توافر بيئة استثمارية جذابة للاستثمار والملاحظ أن حركة التنمية ينبغي أن تعاصرها صناعة تأمين جيدة وآمنه توفر مظلة لكافة ممارسي النشاط الاقتصادي في المجتمع، وهذا يتطلب ضوابط فعاله وجدية لمراقبة المؤسسات المالية العاملة في قطاع التأمين، وتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني الليبي من خلال مساهمتها في البرامج الاستثمارية طويلة الآجل، ومن التحديات التي تواجه شركات التأمين ما يلي:

أ- عدم توافر التغطيات التأمينية المتنوعة التي تخص المجتمع الليبي الإسلامي والاكتفاء باستنساخ تغطيات تأمينية من الدول الأجنبية، التي تختلف من حيث الثقافة والمعتقدات.

ب- محدودية الوعي التأميني، والتعامل مع التأمين سلبا وعدم وجود سياسة واضحة لنشر الوعي التأميني لدى الأفراد.

ت- عدم توافر جهات فنية للأشراف والرقابة تضم الخبراء والمختصين والفنيين في النشاط، ومراقبة أعمال التأمين والاستثمار والمخصصات الفنية، بما يكفل ضمان الاستثمار داخل المجتمع وتوافر الملاءة المالية للشركات العاملة في هذا المجال، ولزيادة القدرة على المنافسة محليا ودوليا(المجبري،2010، ص 10-11).

5) المستوى الاقتصادي (الدخل) للفرد.

إن الإقبال على التأمين في غالب الأحيان يكون من جهة أصحاب رؤوس الأموال وأصحاب المنشآت الصناعية والتجارية ليس لأنهم مقتنعون بالتأمين، بل لأنهم ملزمين بحكم القانون نظراً لوجود مسؤوليات مدنية وجزائية قد يتعرضون لها في حال المخالفة، وأن ضعف إقبال المواطنين على التأمين، يمكن إرجاعه إلى أسباب متعددة يأتي في مقدمتها محدودية الدخل الذي بالكاد يكفي لسداد فواتير الكهرباء والماء والهاتف والغاز والمأكل والمشرب.

ويعتبر ارتفاع معدلات البطالة، الذي وصل إلى 12% في نهاية عام 2012م من العوامل المؤثرة سلبا على نمو قطاع التأمين في ليبيا، وهذا يخرج عدداً كبيراً من السكان من تحت مظلة التأمين(أجواء ،2015).

وحيث أن الوضع المادي يلعب دوراً مهماً في تطور التأمين بالسوق الليبية وحيث أن الغالبية العظمي من المواطنين دخولهم محدودة وضعيفة، وبينت دراسات عديدة بان دخل المواطن الليبي يعد من اضعف الدخول في الوطن العربي ، حيث قدر دخل المواطن الليبي في 2013 م بمبلغ (6200) دولار سنوياً(ماجد محمد،2013 ، ص 45)، وأقتصر الطلب على الخدمات التأمينية الإجبارية فقط(بورويص، ص 28-30).

إن تزايد مستويات الدخل يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع الطلب التأميني حيث أن الأفراد يمتلكون مزيد من الدخل الذي يمكنهم من الإنفاق لحماية أنفسهم وأصولهم في حال شراء منتجات التأمين، إن أغلب الدراسات السابقة التي قامت بدراسة أثر الدخل على الطلب التأميني في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD وجدت أن الطلب على التأمين يصبح أقل حساسية لنمو الدخل وذلك أن أصحاب الدخول المرتفعة يصبحون أكثر قدرة على مواجهة الخطر دون اللجوء للتأمين من خلال الاعتماد على ثروتهم ومدخراتهم وأجورهم (ماجد،2012، ص 45) ويبين الجدول التالي الناتج المحلي الإجمالي وحصة الفرد منه

الجدول رقم (6) متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (دولار)

السنة	نصيب الفرد من الناتج	السنة	نصيب الفرد من الناتج
2000	3275	2006	14163
2001	3174	2007	16438
2002	4390	2008	19088
2003	5446	2009	14444
2004	6756	2010	16809
2005	8927	2011	7982

المصدر: تقرير مصرف ليبيا المركزي

6) الكوادر المتخصصة في شركات التأمين

يفتقر قطاع التأمين في ليبيا إلى الاختصاصات والمهارات الضرورية لنمو القطاع لاسيما في مجال تصميم المنتجات التأمينية والاكتتاب وخبرات التأمين وعدم وجود مخرجات من الجامعات والمعاهد الليبية في مجال التأمين ، فشركات التأمين في ليبيا لا يوجد بها أي متحصل على مؤهل في مجال التأمين وحصول الأفراد على أي مؤهل علمي وان كان عالي وحده ربما لا يكفى ما لم يقترن ذلك المؤهل بتخصص علمي في مجال التأمين(ماجد، 2013 ص 15-16)

وعدم الاهتمام الكافي بتنمية الموارد البشرية المؤهلة تأمينيا، للتعامل على المستوي المحلى والدولي في الاكتتاب وقياس الخطر والخبرة الإكتوارية (المجبري، 2010، ص 10-11).

وهذا أنعكس على مستوى شركات التأمين في السوق الليبية للتأمين، ولعل أحد الشروط اللازمة لتطوير قطاع التأمين العمل علي تطوير مجموعة المهارات المحلية للخدمات التأمينية في ظل النقص الحاد لأصحاب المقدرة والاختصاص في هذا الميدان ويتوجب علي صانعي السياسات والجهات المنظمة القيام بدور المحفز في تطوير المعارف المهنية وتحديد المؤهلات المهنية وشروط الاعتماد في مهنة التأمين.

7) تسويق الخدمة التأمينية

يعرف التسويق على أنه عملية اجتماعية يتمكن بمقتضاها الأفراد والجماعات من الحصول على حاجاتهم ورغباتهم من خلال خلق واستبدال القيم مع الأخرين(بوحبيل،2010 ، ص 28).

إن تسويق الخدمات التأمينية يعني تقديم المزيج الخدمي التأميني الذى يتناسب مع احتياجات شرائح المستهلكين المختلفة فرد أو مؤسسة (الكرغلي،2010 ، ص 6)، ويعتبر وجود وحدة تنظيمية متخصصة في نشاط تسويق الخدمات التأمينية أحد المؤشرات الدالة على تطور وظيفة التسويق في المنظمات الخدمية العاملة في مجال التأمين.

ولا يختلف علي أن نشر الوعي والإرشاد يعتبر سبباً رئيسياً في خفض نفقات شركات التأمين كما تعود بالفائدة علي المجتمع، فالتأمين عملية طويلة الأمد وليست عملية بيع المنتج لمستهلك ولمرة واحدة فقط ، بل أمر قد يمتد أمده طيلة حياة البعض، أو مادام يمارس الأعمال والتجارة التي تدر عليه مصادر دخله، ومن هنا تبرز الحاجة الملحة لإعادة النظر في السياسات التسويقية وأساليبها وطرق تطويرها فمعظم شركات التأمين العاملة بسوق التأمين الليبية ليس لديها وحدة مستقلة مختصة بنشاط التسويق

إن صفات وملامح الخدمات التأمينية فرضت تصوراً وشروطاً لتسويقها وصولاً لتحقيق أهداف الشركة ، ومن أهم هذه الشروط ما يلي(قزعاط،2009 ، ص 47):

أ- الاهتمام بالإنسان كونه أهم عامل في عملية التسويق ، وتعتمد عليه عملية البيع وتكرار البيع وخدمة ما بعد البيع مع ضرورة اهتمام الشركة بتطوير كفاءة جميع موظفيها كوحدة واحدة متكاملة تضمن له التميز و التفرد في الأداء.

ب- علي الشركات التأكيد علي مبدأ الثقة المتناهية وصولاً إلى علاقة شراكة وولاء طويلة الأمد مع العملاء.

ت- تسويق الخدمات التأمينية يجب أن يكون من قبل مسوقين لهم هوية مميزة وطريقة عمل متفردة وواقع فعال ورؤية واضحة عن المستقبل وتمسك بالفضيلة والمبادئ والقيم والأخلاق الحميدة.

8) مستوى الوعي التأميني

يعد التعليم من اهم وسائل نشر الوعي التأميني، وبذلك يعتبر مستوى التعليمي للمجتمع مؤشر من مؤشرات وعي الأفراد بفوائد التأمين وأهميته الاقتصادية والاجتماعية فكلما ازداد مستوى الفرد التعليمي كلما ازداد إدراكه بفوائد التأمين (يوسف،2012، ص 66).

توجد نسب منخفضة نسبيا للأمية في ليبيا مقارنة مع بعض الدول النامية، إلا أننا نعاني من انخفاض في وعي الأفراد بأهمية التأمين وفوائده المختلفة، وقد استخدم العديد من الباحثين المستوي التعليمي في البلاد كمقياس بديل عن كره الخطر والغموض، وقد وجدوا أن التعليم يزيد من وعي المخاطر لدى الأفراد ويتيح لهم أجراء تقييم أفضل للمخاطر التي يمكن التعرض لها وتهدد الاستقرار المالي للفرد.

وفيما يلي الجدول رقم (7) يوضح بيانات عن النسبة المئوية من الخرجين من الجامعات والمعاهد العليا إلى إجمالي عدد السكان:

السنة	أعداد الطلاب الجامعيين	السنة	أعداد الطلاب الجامعيين
2000	0.0047	2006	0.0036
2001	0.0054	2007	0.0042
2002	0.0060	2008	0.0041
2003	0.0066	2009	0.0042
2004	0.0070	2010	0.0054
2005	0.0031	2011	0.0042

9) التمدن (التوزيع السكاني)

يختلف توزيع أبناء الوطن بين مدن وأرياف وتختلف النسب باختلاف الزمن وذلك نتيجة الهجرة بسبب العديد من العوامل كالعمل والتعليم والصحة أو لعدم توفر خدمات أخرى في الريف ،ومما لاشك في تأثير هذا العامل على الطلب التأميني حيث تزداد الحاجة إلى التأمين في المدن بسبب الازدحام وزيادة مخاطر المسئولية المدنية وعدم وجود الأحكام العرفية السائدة في الأرياف والطبيعة الصناعية والحرفية التي تتطلب الحماية التأمينية(الزرقاء،2015،ص66)، كما أن توفر البنية التحتية ووسائل الاتصال الفعالة يزيد من استهلاك منتجات التأمين وهذا ما أثبتت الدراسات بأن زيادالطلب علي التأمين مرتبطة بظاهرة التمدن (يوسف،2012،ص66)، والجدول التالي يبين نسبة التمدن خلال الفترة الممتدة من 2000م ألي 2011م

السنة	نسبة التمدن	السنة	نسبة التمدن
2000	٪83.1	2006	٪85
2001	٪83.4	2007	٪85.1
2002	٪84.1	2008	٪85.5
2003	٪84.1	2009	٪85.9
2004	٪84.5	2010	٪96
2005	٪84.8	2011	٪88

الجدول رقم (8) يبين نسبة توزيع السكان بين الريف والحضر (التمدن

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي،2015.

ثالثا: الإطار العملي للدراسة.

دراسة تطبيقية لتحليل بعض محددات الطلب علي التأمين في ليبيا

في سبيل تحقيق الهدف المنشود من هذه الدراسة تم القيام بتحقيق العناصر والإجراءات التالية:

1) مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة المستهدف من شركات التأمين العاملة في السوق الليبية للتأمين، ومن خلال تحليل البيانات المجمعة من عدة مصادر واستخدام بعض الأساليب الإحصائية في جمع البيانات من التقارير الدورية المنشورة من الجهات ذات العلاقة وقد ضمت البيانات الخاصة بمحدد الدخل والتمدن ومستوى الوعي .

2) متغيرات الدراسة

بعد الدراسة النظرية لاهم محددات الطلب التأميني سوف يتم تحديد المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة الخاصة بقياس الطلب علي التأمين والخاصة بالمحددات الرئيسية لها.

أ- المتغير التابع (الطلب التأميني):

سيقوم الباحث باعتبار حجم أقساط التأمين المحصلة، كمؤشر للطلب التأميني، واعتبار هذا المؤشر كمتغير تابع يقيس الطلب التأميني، وفيما يلي بيانات المتغير التابع الرئيسي.

السنة	الأقساط	السنة	الأقساط
2000	58.900000	2006	130.000000

سيقوم الباحث باعتبار حجم أقساط التأمين المحصلة، كمؤشر للطلب التأميني، واعتبار هذا المؤشر كمتغير تابع يقيس الطلب التأميني، وفيما يلي بيانات المتغير التابع الرئيسي.

السنة	الأقساط	السنة	الأقساط
2000	58.900000	2006	130.000000
2001	65.200000	2007	128.000000
2002	79.800000	2008	183.400000
2003	134.300000	2009	148.100000
2004	110.700000	2010	256.200000
2005	128.300000	2011	133.000000

جدول رقم (9) تطور الأقساط المباشرة لشركات التأمين "المبالغ بالمليون دولار

المصدر: هيئة الرقابة والأشراف علي التأمين 2011.

ب- المتغير المستقل الأول: (الدخل)

وجد أن اغلب الدراسات أشارت بأن الدخل من اهم العوامل المؤثرة في الطلب على التأمين، وسيقوم الباحث باعتبار نصيب الفرد من الدخل القومي، كمؤشر لمحدد الدخل، واعتبار هذا المؤشر كمتغير مستقل يقيس الدخل في المجتمع الليبي، وفيما يلي بيانات المتغير المستقل.

الجدول رقم (10) متوسط نصيب الفرد الليبي من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (دولار)

السنة	نصيب الفرد من الناتج	السنة	نصيب الفرد من الناتج
2000	3275	2006	14163
2001	3174	2007	16438
2002	4390	2008	19088

الجدول رقم (11) يبين نسبة توزيع السكان بين الريف والحضر (التمدن)

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي،2015.

ث- المتغير المستقل الثاني: (الوعي التأميني)

كما تبين من خلال الجانب النظري للدراسة أن الوعي التأميني من اهم العوامل المؤثرة في الطلب على التأمين وستقوم الدراسة بدراسته كمحدد من المحددات التي لها علاقة بالطلب على التأمين في ليبيا، سيقوم الباحث باعتبار نسبة خرجين الجامعات والمعاهد العليا ألي السكان، كمؤشر للوعي التأميني، واعتبار هذا المؤشر كمتغير مستقل يقيس محدد الوعي التأميني في ليبيا، وفيما يلي بيانات المتغير:

الجدول رقم (12) يبين نسبة خرجين الجامعات والمعاهد العليا ألي السكان

السنة	أعداد الطلاب الجامعيين	السنة	أعداد الطلاب الجامعيين
2000	0.0047	2006	0.0036
2001	0.0054	2007	0.0042
2002	0.0060	2008	0.0041
2003	0.0066	2009	0.0042
2004	0.0070	2010	0.0054
2005	0.0031	2011	0.0042

المصدر: عبدالحميد، الفضيل،2015.

3) الدراسة الإحصائية لمحددات الطلب على التأمين

بعد الحصول علي البيانات من المصادر المختلفة لأهم هذه المحددات وإدخالها في البرنامج الإحصائي (spss) وتحليل هذه البيانات واستخراج العلاقة فيما بينها.

أ- الدراسة الإحصائية للعلاقة بين الدخل وبين الطلب التأمين.

بعد الحصول على البيانات المتعلقة بالطلب على التأمين (الأقساط) والبيانات الخاصة بالدخل واختبار الفرضية عن طريق إيجاد معامل الارتباط بين المتغيرين ظهرت النتائج التالية:

الارتباطCorrelationsجدول رقم (13)

حجم الأقساط	Pearson Correlation	1	.758**
	Sig. (2-tailed)		.004
	N	12	12
الدخل	Pearson Correlation	.758**	1
	Sig. (2-tailed)	.004	
	N	12	12

من الجدول السابق رقم (13) نجد قيمة معامل الارتباط (R=0.758)، وبمستوى دلاله (.004) مما يدل علي العلاقة الطردية والقوية بين الدخل وبين الطلب التأميني وهذا يعنى أن كلما زاد الدخل زاد الطلب علي التأمين، وبهذا نرفض الفرضية القائلة بعدم وجود علاقة إحصائية بين المتغيرين، ونقبل الفرضية البديلة لها التي تنص علي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل وبين الطلب علي التأمين.

ب- الدراسة الإحصائية للعلاقة بين التمدن وبين الطلب التأميني.

بعد إدخال البيانات المتعلقة بالمتغير التابع (الطلب التأميني) والبيانات الخاصة بالتمدن المبينة واختبار الفرضية عن طريق إيجاد معامل الارتباط بين المتغيرين حيث ظهرت النتائج التالية:

Correlationsجدول رقم (14)

حجم الأقساط	Pearson Correlation	1	.612*
	Sig. (2-tailed)		.004
	N	12	12
التمدن	Pearson Correlation	.612*	1
	Sig. (2-tailed)	.004	
	N	12	12

من الجدول السابق أظهرت النتائج قيمة معامل الارتباط (R=0.612*)، وبمستوى دلاله (.004) مما يدل علي العلاقة الطردية والمتوسطة بين التمدن وبين الطلب التأميني وهذا يعنى أن كلما زادت نسبة التمدن زاد الطلب علي التأمين، وبهذا نرفض الفرضية القائلة بعدم وجود علاقة إحصائية بين المتغيرين، ونقبل الفرضية البديلة لها التي تنص علي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمدن وبين الطلب علي التأمين.

ت- الدراسة الإحصائية للعلاقة بين الوعي التأميني وبين الطلب التأميني.

بعد إدخال البيانات المتعلقة بالمتغير التابع (الطلب التأميني) والبيانات الخاصة بالمتغير المستقل (الوعي التأميني) واختبار الفرضية عن طريق معامل الارتباط بين المتغيرين ظهرت النتائج التالية:

جدول رقم (15) Correlations

حجم الأقساط	Pearson Correlation	1	.174*
	Sig. (2-tailed)		.588
	N	12	12
الوعي التأميني	Pearson Correlation	.174*	1
	Sig. (2-tailed)	.004	
	N	12	12

من الجدول السابق أظهرت نجد قيمة معامل الارتباط (R=0.174*)، وبمستوى دلاله اعلى من المفترض (.588) مما يدل علي عدم وجود علاقة بين الوعي التأميني وبين الطلب التأميني، وبهذا نقبل الفرضية القائلة: بعدم وجود علاقة إحصائية بين الوعي التأميني وبين الطلب علي التأمين ، ونرفض الفرضية البديلة لها .

4) نتائج الدراسة

من هذه الدراسة يمكن التوصل لمجموعة من النتائج على النحو التالي :

أ- توجد علاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين الدخل وبين الطلب علي التأمين.

ب- توجد علاقة طردية متوسطه ذات دلالة إحصائية بين التمدن وبين الطلب علي التأمين.

ت- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الوعي التأميني وبين الطلب علي التأمين.

ث- تعتبر السوق الليبية للتأمين من الأسواق التي لم تحظى بقدر كافي من الاهتمام، من حيث البحوث والمؤتمرات وورش العمل.

ج- لا يزال سوق التأمين في ليبيا ضعيفاً إذا ما قورن بالبلدان الأخرى، حيث بلغ نصيب الفرد من الأقساط (13) دولار.

ح- توجد مجموعة من العوامل والمحددات تسببت في ضعف قطاع التأمين في ليبيا تمثلت أهمها في انخفاض مستوى الدخل والتمدن والجوانب الدينية وما يؤثر فيهما من متغيرات.

5) التوصيات :

في ضوء نتائج هذه الدراسة يوصي الباحث بمجموعة من المقترحات :

أ. نشر البيانات والمنشورات المالية والقانونية للشركات التأمين.

ب. الحث على تدريس مناهج الخطر والتأمين كعلم في مراحل التعليم المختلفة، وخاصةً في المعاهد والكليات التجارية بليبيا.

ج. إيفاد عمالة ليبية لشركات ومعاهد تأمين أجنبية لاكتساب مهارات علمية وعملية في مجال التأمين والتعامل مع متغيرات الدراسة المؤثرة.

د. تحسين الدخل الفردي يجعل الأفراد أكثر قدرة على شراء المنتجات التأمينية، كما أن زيادة دخل الأفراد تجعلهم أكثر حاجة لشراء التأمين لحماية أصولهم بسبب ارتفاع الدخل، كما يجعلهم أكثر إقبالا لطلب منتجات التأمين لحماية دخل الأسرة وكوسيلة للادخار، وهذا ينسجم مع الفرضية القائلة توجد علاقة طردية بين الدخل وبين الطلب التأميني.

هـ. عدم احتكار الاستثمار في شركات التأمين علي بعض الأشخاص والجهات الحكومية.

و. تفعيل القوانين المتعلقة بالقضايا التعويضية.

6) مراجع الدراسة :

[1] هيئة الإشراف والرقابة على التأمين http://www.isacly.org/

[2] على محمود فارس، فرج عبد الحميد بوشاح، "أهمية التأمين التكافلي"، المؤتمر الأول لسوق التأمين الليبي، 2010.

[3] http://www.trustgroup.com

[4] أسيل جميل قزعاط ،"أثر تحليل عوامل المؤدية إلى ضعف قطاع التأمين واستثماراته في فلسطين"، كلية التجارة – الجامعة الإسلامية – غزة، رسالة ماجستير،2009م

[5] صابرين المبروك الحداد ، "دراسة المشاكل والصعوبات التي تواجه صناعة التأمين في البيئة الليبية" مؤتمر سوق التأمين الليبي في الاقتصاد، 2010م

[6] مرعي محمد بورويص ، "واقع ممارسة وظيفة بحوث التسويق بشركات التأمين الليبية" مؤتمر سوق التأمين الليبي في الاقتصاد، 2010م.

[7] http://www.masress.com

[8] فهد ، حمود العنزي ، "معوقات صناعة التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية"، ورقة عمل مقدمة إلى ملتقى التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية.

[9] حضري دليلة" صناعة التأمين التكافلي الإسلامي في دول مختارة" الملتقى الدولي السابع حول: "الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير 2012

[10] موسي مسعود رحومه" الحماية القانونية لسوق التأمين في ليبيا" مؤتمر سوق التأمين الليبي في الاقتصاد، 2010م.

[11] إبراهيم المهدي المجبري "حوكمة شركات التأمين "مؤتمر سوق التأمين الليبي في الاقتصاد، جامعة قاريونس– كلية الاقتصاد 2010م

[12] http://www.ajwa.net/

[13] ماجد محمد ، "التحديات الميدانية على صناعة التأمين التكافلي بالمملكة العربية السعودية" رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والإدارة، الأكاديمية العربية المفتوحة الدنمارك ،2013م.

[14] عبدالفتاح عبدالسلام بو حبيل ، "الملامح الرئيسية لسوق التأمين الليبي ، هيئة الأشراف والرقابة، 2010

[15] صبري جبران محمد الكر غلي ، "واقع ممارسة وظيفة بحوث التسويق بشركات التأمين الليبية" مؤتمر سوق التأمين الليبي في الاقتصاد، 2010م.

[16] علي عبدالحميد يوسف، محددات الطلب التأميني ودوره في النمو الاقتصادي، جامعة تشرين ،كلية الاقتصاد سوريا ، رسالة ماجستير2012م.

[17] محمد جودة ناصر، فراس نظير الاشقر، سبل تفعيل صناعة التأمين في سوريا والوعي التأميني، مجلة تشرين ،المجلد31، عدد 1-2009م.

[18] عمار عبدالهادي الزرقاء، تقويم التأمين التكافلي في السوق الليبية للتأمين، جامعة المنصورة، قسم الإحصاء والتأمين، مصر رسالة ماجستير.2015م.

[19] عبدالحميد على الفضيل ،احمد سعد ابوفناس ، قياس اثر الاسثمار البشري علي النمو الاقتصادي ، 2013

[20] عصام عبدالوهاب بوب، مدخل مناهج البحث العلمي، جامعة النيلين، 2007م